مطلب الارض ومطلب الامن في كفتي ميزان العلاقات الحدودية العراقية الكويتية (تقييم جغرافي سياسي)

ا. م . د سعد جاسم محمد

كلية المأمون الجامعة – بغداد/جغرافية سياسية

Dfg45tn@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

برزت مشاكل الحدود بين العراق و الكويت في اعقاب غزو العراق للكويت، وما نتج عنه من قرارات دولية بتأثير الولايات المتحدة الامريكية التي قادت حربا دولية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت وكانت تلك القرارات تحت الفصل السابع و أجبر العراق على تنفيذها مرغما.

كان احدى هذه القرارات الدولية اعادة ترسيم الحدود بين البلدين و قد منح هذا القرار الكويت امتيازات كثيرة على حساب الاراضي العراقية المجاورة للكويت وهي غنية بالنفط (حقول الرميلة الجنوبي). كان ذلك القرار ذو طابع سياسي وأمني بالدرجة الاولى ولم يأخذ في نظر الاعتبار و بنفس الدرجة الجوانب التاريخية والقانونية، والاهم هو الجانب الجغرافي عند تطبيق القرار. لقد اعتمد القرار على منح الارض لتحقيق او للوصول الى الامن للكويت الا ان هذا القرار، وبهذا الشكل، قد اسس لمشاكل و نزاعات ربما تنشأ مستقبلا .

من هذا المنطلق ، يقع علينا كجغرافيين و مراقبين للأوضاع السياسية والأمنية بين البلدين ان يكون لنا دور في تقديم الحلول الواقعية و العقلانية التي ترضي جميع الاطراف مما يؤدي الى حفظ الامن و السلام الاقليمي و الدولي خاصة وان البلدين يقعان في اهم و اخطر مناطق التنافس الدولي في العالم (الخليج العربي). ختاما، نحن ندرك بان الارض تحقق الامن و لا يتحقق الامن بسلب اراضي الطرف الاخر .

الكلمات المفتاحية : مطالب الارض و الامن ، العلاقات الحدودية ، الصراع الاقليمي والدولي

مقدمـة

تحظـى الحـدود العراقيـة الكويتيـة بأهميـة كبيـرة نظـراً للظـروف التاريخيـة والإقليميـة والدولية التي رافقت ترسيمها وعبر سنين طويلة .

وتكمـن مشـكلة البحـث فـي الحـدود نفسـها وبمطالـب كـل مـن طرفـي الحـدود (العـراق والكويـت)، لتأكيـد حقوقـه السـيادية عليهـا ومـن خـلال الإجابـة علـى السـؤال التـالي : مـا مـدى علاقـة مطلـب الأرض بمطالـب الأمـن فـي موضـوع العلاقـات الحدودية العراقية الكويتية .

وتتمحـور فرضـية البحـث حـول: أن مطالـب الأرض الشـرعية والحلـول بشـأنها لا تنطبـق مـع منطـق السياسـة ومـا يريـد كـل مـن العـراق والكويـت تحقيقـه فـي مجـال الأمـن (من وجهة نظر كل منهم).

ويغطـي البحـث الفتـرة الممتـدة مـن اتفاقيـة ١٩١٣ بـين بريطانيـا والدولـة العثمانيـة ولغاية الوقت الحاضر وبشيء من التركيز وبما يتوافق مع البنية الأساسية للبحث .

كمـا يتعـرض مـن الناحيـة المكانيـة للخطـوط البحريـة والبريـة للحـدود والتغيّـر الـذي طـرأ عليهـا طبقـاً للاتفاقيـات ومـا يـنجم عنهـا مـن أحكـام ، والتـي أبرمهـا الجانبـان فـي ظروف مختلفة .

وقـد تضـمن مبحثـين رئيسـيين ، تنـاول الأول : تطـور العلاقـات السياسـية والتاريخيـة العراقيـة الكويتيـة وأنعكاسـاتها المكانيـة علـى موضـوع الحـدود ، منـذ عهـد السـيطرة العثمانيـة ولغايـة الوقـت الحـالي .. أمـا : الثـاني فقـد تنـاول مطلـب الأرض ومطالـب الأمـن مـن منظـور العلاقـات الحدوديـة بـين العـراق والكويـت مـن جهـة وعلاقـة ذلك بالصراع الإقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى .

وأنتهـى البحـث بتأشـير عـدد مـن الاسـتنتاجات والتوصـيات الخاصـة بالمشـكلة ، كما تضمن العديد من الخرائط والأشكال والصور .

المبحث الأول

تطور العلاقات السياسية والتاريخية العراقية الكويتية

شـهدت العلاقـات العراقيـة الكويتيـة تـوترات سياسـية منـذ العهـد العثمـاني ، فقـد كانـت الكويـت قضـاءً تابعـاً لولايـة البصـرة وكـان حـاكم الكويـت يحمـل لقـب قائمقـام تـابع لولايـة قضـاء البصـرة .. ومـع تصـاعد النفـوذ البريطـاني فـي منطقـة الخلـيج العربـي ونزوعهـا لأن يكـون لهـا دور سياسـي وعسـكري متفـرد فيهـا (الجبـوري، ١٩٩٧، ص ١) (Al-Juburi, 1997, P.1) (بعد توقيع معاهدة ١٨٩٩ المعروفة) . من هذا

المنطلق جاء أهتمامها بموضوع الكويت ومستقبل تبعيتها لمحافظة البصرة العراقية .. وقد أخذ ذلك الأهتمام هيئة صراع كان طرفه الثاني الدولة العثمانية*.

واستمر الصراع البريطاني – العثماني على الكويت حتى سنة ١٩١٣ ، عندما تهيأت الظروف لتوقيع أتفاقية ١٩١٣ والتي سميت باتفاقية الخليج ، وقد أختص قسم منها على تحديد الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق (الهيتي، ١٩٨١، ص ٣٧٤) (Alhitty, 1981, P.374) ** .

وتضمنت تلك الأتفاقية رسم أول خريطة للكويت وأنتهى بذلك الصراع على الكويت بين الجانبين البريطاني والعثماني (مشكور، ١٩٩٧، ص ٩٧) (Mashkur, 1997, P.97) .

وبخروج العراق من دائرة النفوذ العثماني ، ووقوعه تحت الأنتداب البريطاني ، تم رسم الحدود بين البلدين أستناداً الى ما أقرته اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية . ولكن ذلك الترسيم لم يعطِ العراق منفذاً بحرياً على الخليج يتناسب مع مساحته وأمكاناته (مشكور، ١٩٩٣، ص ٩٨) (Mashkur, 1993, P.98) (أنظر الخارطة ١).

وعلى العموم، يمكن القول أن المعاهدة غير واضحة وغير معززة بالخرائط التي توضح خط الحدود، كما أن هناك تناقضاً واضحاً بين خط الحدود هذا وما هو قائم من تقسيمات أداريه (القهواتي، ١٩٧٨، ص ٥٦) (Al Qahuati, 1978, P.56) . ولم تواجه بريطانيا صعوبات تذكر في عملية رسم الحدود بين البلدين وذلك بسبب خضوع كل منهما للسيطرة البريطانية .. واستمر الوضع على حاله حتى سنة ١٩٣٢ عندما قررت بريطانيا منح الاستقلال للعراق والتهيؤ لقبوله في عضوية عصبة الأمم ، وطلبت منه تحديد حدوده مع الكويت ، وما كان من العراق إلا أن يوافق على ذلك في رسالة بعثها نوري السعيد رئيس وزرائه حينذاك في ٢١ تموز ١٩٣٢ (عبد الحسن، ١٩٩٦، ص ١١٤ – ١١٥) (Abd Al Hassan, 1996, PP. 114 – 115)

* للمزيد من المعلومات راجع؛ ابو حلكة، ١٩٨٤/ كيلي، ١٩٧٩/ الخترش، ١٩٨٤/ الداود، ١٩٦١/ Busch,1997.

** راجع ايضا: (طاهر، ٢٠١٤، ص ٥٠٢/ محمد، ٢٠١١، ص ٣٤٩)

- Moi.gov.kw.P.4
- Declarations and Agreements signed on July 29 44/35336/20707
- J.C. Hurewitz, Diplomacy in the near and middle east, vol.1, New York, 1972, P.218

خارطـة (١) ترسيم الحدود العراقية الكويتية باتفاقية ١٩١٣

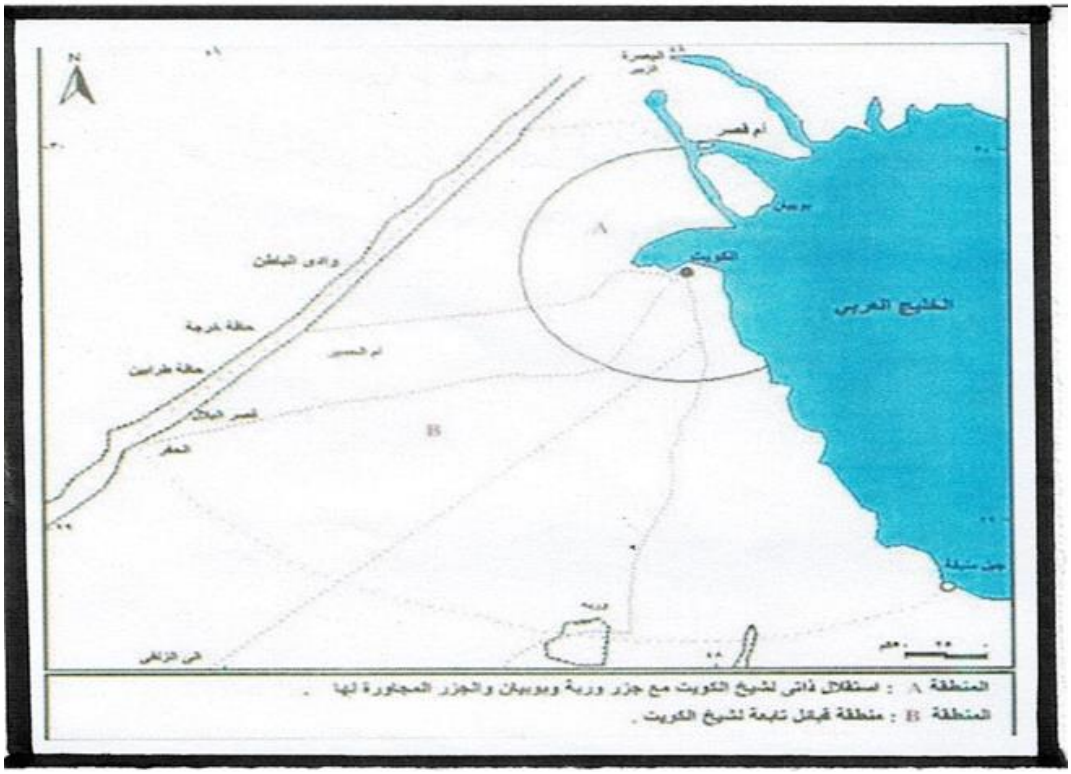

المصـدر : رضـا محمد السـيد سـليم ، الجغرافيـة السياسـية للعـراق ، رسـالة ماجسـتير(غيـر منشـورة) ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤١ .

وقـد وجـدت بريطانيـا فـي قضـية الكويـت نـوع مـن الحفـاظ علـى القـوة والنفـوذ البريطـاني فـي منطقـة الخلـيج . وكانـت مشـكلة ترسـيم الحـدود مـع العـراق [*] مـن أعقـد المسـائل التـي واجهـت بريطانيـة فـي سـعيها لحـل المشـكلات العالقـة بـين الطـرفين والتـي بـرزت بشـكل واضـح بعـد أتفـاق كـل مـن بريطانيـا والكويـت علـى أتفاقيـة لضـمان أستقلال الأخيرة في حزيران عام ١٩٦١ ، والموقف العراقي الرافض ذلك (Jayce, 2003, P. 77) . والذي ترجع جذوره الى رفض نوري السعيد رئيس وزراء العراق إبـان الحكـم الملكـي ثـم موافقتـه بعـد ذلـك لموضـوع الترسـيم فـي شـهر آيـار ١٩٥٨ ، والتعهد بضمان سلامة وأمن الكويت (Smith, P. 144) [*] .

وعلـى الـرغم مـن دخـول الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الـى جانـب بريطانيـا علـى خـط الأزمـة وتعهـداتها بالـدفاع عـن الكويـت إزاء أي تهديـد أو فعـل عسـكري ، إلا إن الأمـر لـم يتعـدى الجهـود التـي بـذلتها بريطانيـا بالدرجـة الأولـى والتـي نصـت أساسـاً علـى النشـاط العسـكري فـي منطقـة الخلـيج العربـي حيـث عُـدت مـن أهـم القضـايا باهتمامـات السياسـة الخارجيـة البريطانيـة (Bismarch, P. 21) [*] . فـي ٤ تشـرين الأول ١٩٦٣ وقـع العـراق والكويـت أتفـاق تعيـين الحـدود والأعتـراف المتبـادل بـين

[*] للمزيد من المعلومات راجع: الجبوري نصيف، مصدر سابق.
وأيضاً : الشكاكي ، ١٩٩١ ، ص ١٦١ .

الـدولتين بوصـفهما دولتـين مسـتقلتين تتمتعـان بالسـيادة ، وبموجـب الموافقـة التـي سـبق أن نصـت عليهـا رسـالة حـاكم الكويـت بكتابـه المـؤرخ فـي ١٩٣٢/٨/١٠ (Esries, 1965, P. 324) علـى أمـل التفـاوض معهـا مـن أجـل ضـمان منفـذ بحـري للعـراق على الخليج العربي **(أنظر الخارطة ٢)**

خارطة (٢)السواحل العراقية على الخليج العربي (٢٠١٩ م)

المصدر : www.google.map.com.

وعلـى الـرغم مـن التطـور الملحـوظ فـي العلاقـات العراقيـة الكويتيـة بسـبب موقـف الكويـت ودعمهـا للعـراق خـلال الفتـرة (١٩٨٠ – ١٩٨٨) إلا إن العلاقـات أخـذت منحـاً آخـر بعـد أن حـاول الجانـب الكـويتي أقنـاع الحكومـة العراقيـة بترسـيم الحـدود رغـم عـدم تحمـس الأخيـر واسـتمراره بالضـغط علـى الكويـت للحصـول علـــى جزيرتـي (وربـه وبوبيـان) .. كمـا أن الكويـت طلبـت مـن العـراق آنـذاك التوقيـع علـى معاهـدة عـدم الاعتـداء بـين الطـرفين، وكـان رد الحكومـة العرقيـة : إنـه علـى الطـرفين الانتهـاء مـن مشـكلة ترسـيم الحـدود قبـل البحـث فـي موضـوع معاهـدة عـدم الأعتـداء (سـلوم ومرتضـى، ٢٠١١، ص ص ٣١ – ٣٢) (Salum & Murtadha,2011, PP.

32 - 31) ولعدم الاتفاق على قواسم مشتركة فيما يتعلق بمطالب كل طرف من الطرف الآخر، فأن العلاقات سرعان ما تدهورت نتيجة لمطالبة الكويت بديونها بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية .

وبعد اجتياح العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ أثر المواجهة النفطية بين العراق والكويت والتطورات التي رافقت التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية .. وما ترتب على ذلك من ترسيم للحدود بين العراق والكويت فرضته الأمم المتحدة والذي اصاب العراق من خلاله حيفاً كبيراً حيث تم التجاوز على مساحات لا يستهان بها من الأرض العراقية تضمنها قرار مجلس الأمن ٦٨٧ عام ١٩٩١ وبلغت حوالي ١٢٠ كم ٢ .وكان من نتيجة ترسيم الحدود الأخير، إن وجدت عدد من الحقول المشتركة بين العراق والكويت ، أهمها حقل الرميلة والذي اصبح يمتد في أراضي البلدين من الشمال الى الجنوب ويقع الى الغرب من منفذ صفوان .. ومشكلة الحقول المشتركة تتركز في هذا الحقل إذ تقوم الكويت باستغلاله عن طريق الحفر الأفقي تحت الأرض (الجميلي و الكناني، ص ص ١٣٣ - ١٤١) (Al-Jumaili & Al-Kenani, PP. 133 - 141) .

وبموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ عام ١٩٩١، أدخل الجزء الأسفل لخور الزبير داخل الأراضي الكويتية (السرجاني، ١٩٩٣، ص ٢٣٢) (Al-Sirchany, 1993, P. 232) ، كما قامت لجنة ترسيم الحدود الدولية العراقية الكويتية عام ١٩٩٢ (أنظر الخارطة ٣) بمنح الكويت جزءً من مدينة أم قصر العراقية وتحريك الحدود (٦٠٠) متر على طول (٢٠٠) كم لصالح الكويت . وبناءً على ذلك حصلت الكويت على ما يعادل (١٢٠) كم٢ شملت خمسة آبار نفطية من حقل الرميلة (السرجاني ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣٢) (Al – Sirchany,1993,P.232) .

ان شكل الحدود **الحالي** بين العراق والكويت ، يستند في شرعيته الى قرار مجلس الأمن (١٩٩٣/٨٣٣) الصادر بموجب الفصل السابع والذي وافق عليه العراق بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (٢٠٠) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ (حافظ ، ص ١٧٦) (Hafuth, P.176) . وبهذا اصبحت حدود العراق في جانبها البحري وبفضل قرار مجلس الأمن آنف الذكر أقل من (١٠٠) كم في مياه ضحلة وأراضي رخوة (السعدون، ٢٠١٦، ص ١٨١) (Al-Sadon, 2016, P. 181) (أنظر الشكل ١) .

خارطة (٣) ترسيم الحدود العراقية الكويتية كما أقرتها لجنة الأمم المتحدة عام ١٩٩٢

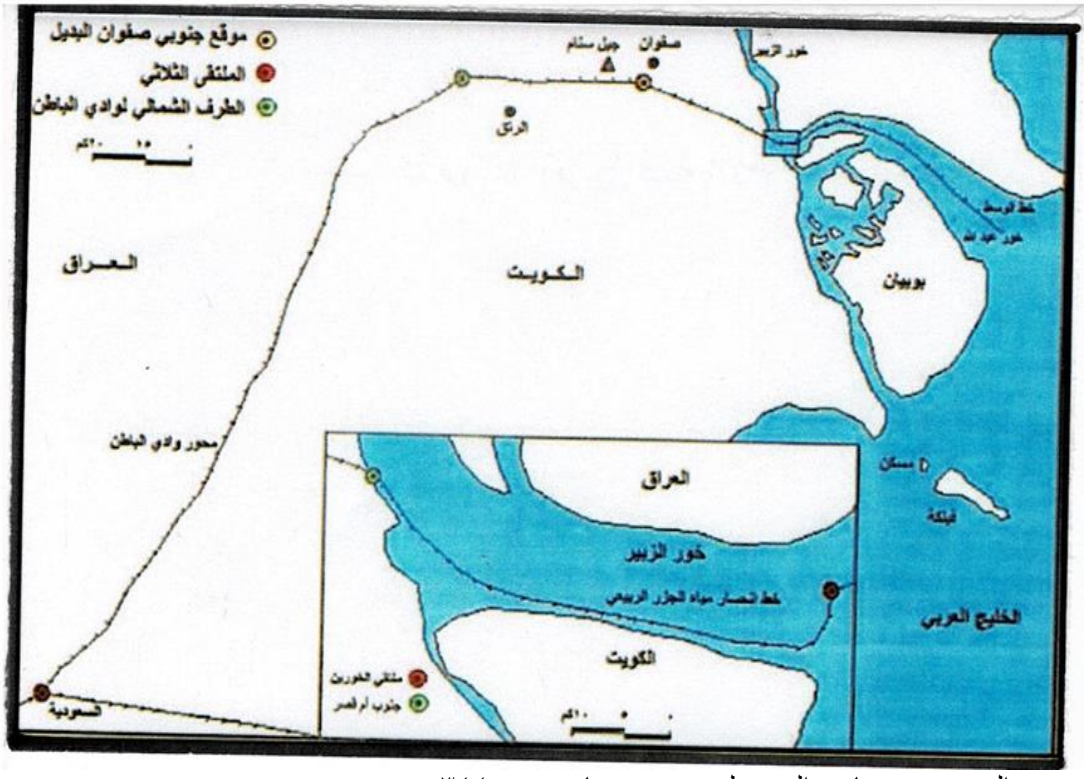

المصدر : رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص ٣٤٤ .

شكل (١) حدود العراق البحرية بموجب قرار مجلس الأمن (٨٣٣ / ١٩٩٣)

المصدر : د . فيان أحمد محمد ، الأبعاد الجيوبوليتيكية لميناء مبارك على العراق (تحليل جغرافي سياسي) ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ٢٦ (١) ٢٠١٥ ، ص ١٦٥ .

ولعل أهم تطور في موضوع الحدود العراقية الكويتية ، أختيار الكويت الموقع الحالي لميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان على قناة خور عبد الله (الممر الملاحي الوحيد لموانىء العراق التجارية في خور الزبير) أنظر الصورة (١) والشكل (٢) والذي سيطوق العراق بحرياً ، ويضعف الى حد كبير أي دور للموانىء العراقية في المستقبل وسيكون حائلاً دون وصول السفن العالمية الى الموانىء العراقية (مرزوق وعبد الامير، ٢٠١١،ص ٢) (Marzouk & Abdul Amir, 2011, P. 2) .

الصورة (١) موقع ميناء مبارك على جزيرة بوبيان (٢٠١١)

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة النقل ، قسم التخطيط والمتابعة ، بغداد ، ٢٠١٢

الشكل (٢) مشروع ميناء بوبيان البحري (٢٠٠٧ م)

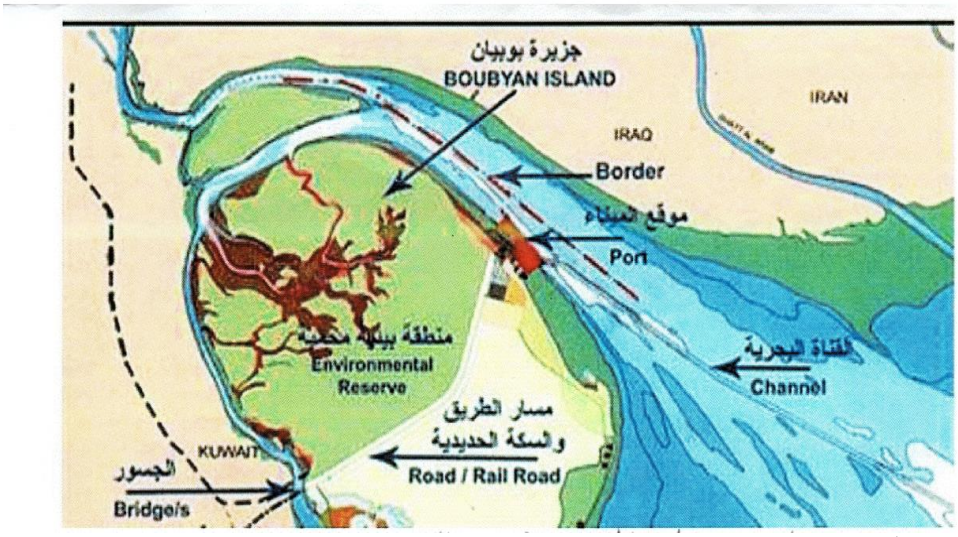

المصدر : www.orientindicators.net

ويبدو أن الكويت قد أختارت هذا الموقع (أنظر الصورة ١) ، لتفرض على العراق واقع جيوبوليتكي في منطقة تُعد من أحرج المناطق الملاحية بالعالم (أنظر الخارطة ٤) ، مستندة على ما صدر من مجلس الأمن في إطار القرار (٨٣٣) بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٩٣ . وفي مرحلة صعبة من تاريخ العراق ، حيث تم بموجبه ، وكما سبق وقدمنا ، ترسيم الحدود بين العراق والكويت وأستقطع بموجبه أراضي عراقية من ناحية صفوان ومنطقة أم قصر وتم تقليص الواجهة البحرية لمياه العراق الأقليمية الى ١٠٠ كم .

الخارطة (٤) المنطقة البحرية المتنازع عليها بين العراق والكويت

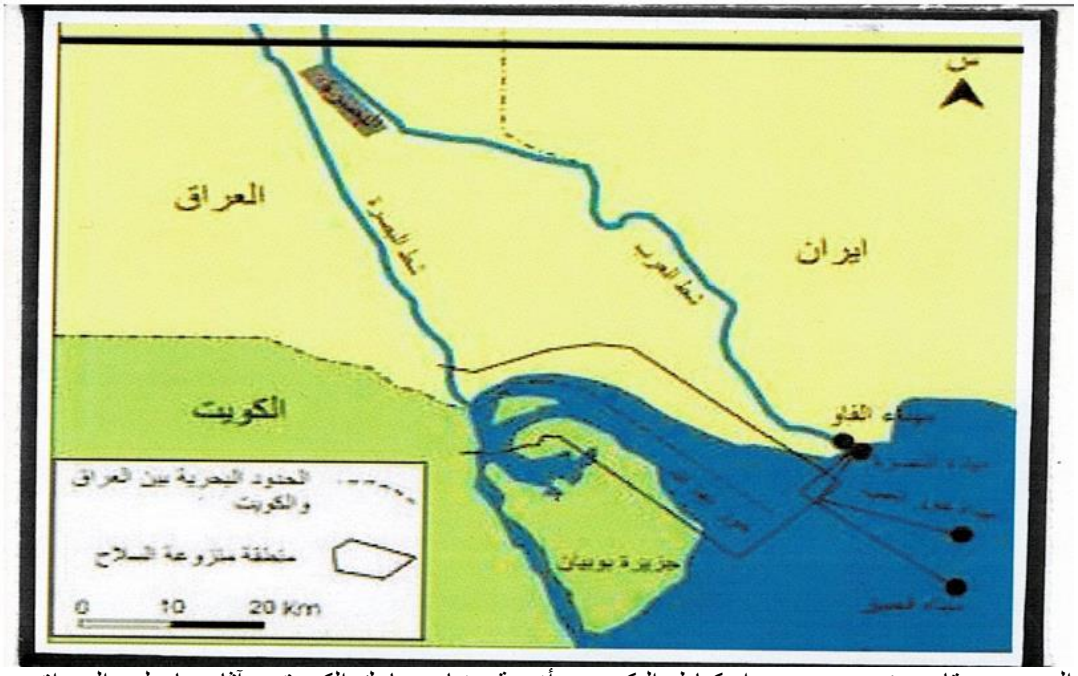

المصدر : قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري ، أزمة ميناء مبارك الكويتي وآثارها على العراق ، كراسة أستراتيجية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٢٧ .

ومع أن ميناء الفاو الكبير الذي يقع على قناة خور عبد الله – الممر الملاحي المؤدي الى هذا الميناء (أنظر الشكل ٣) ، والذي تم الأعلان عنه عام ٢٠٠٣ وبقي معلقاً حتى نيسان ٢٠١١ ولازال متعثراً لحد الآن ، لايستطيع حتى في حالة أكماله ، تقديم الجواب الكامل عما سيقوم به في مواجهة ميناء مبارك ، الذي يقع على نفس الممر الملاحي آنف الذكر ، إلا إنه ، وكما يبدو ، كانت الحجة الرئيسية لتبرير قيام ميناءهم تقوم على أساس : إن العراق غير قادر على بناء ميناء في المياه العميقة وإن ميناء مبارك سيكون البوابة لتجهيز البضائع المتجهة الى العراق .. وبهذا سيكون الممر المائي العراقي ضمن الميناء الكويتي الذي تصل حدوده المائية للحدود العراقية وسيجعل العراق دولة مغلقة بحرياً

(حبيسة) (الجميلي والكناني ، ص 154) (Al-Jumaili & Al-Kenani, P. 154)*.

شكل (٣)الممر الملاحي في خور عبد الله المؤدي الى ميناء الفاو الكبير (خط التالوك)

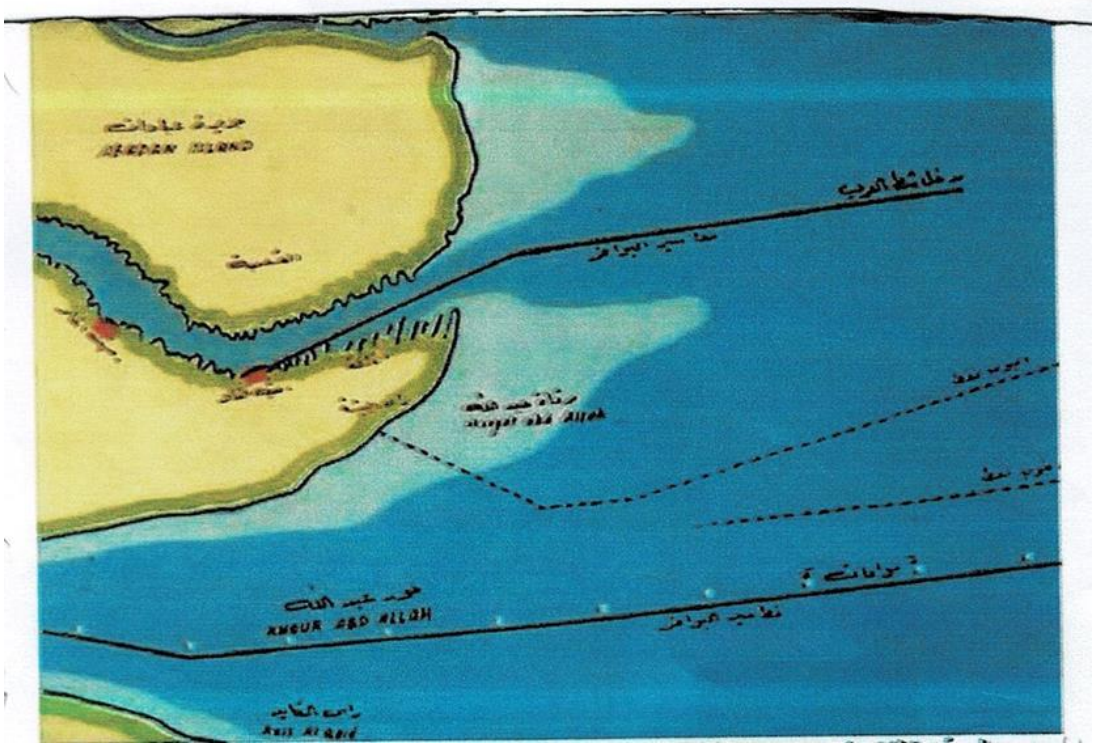

Source : International Boundaries Research Unit Durham University , March. 2007,www.dur ac uk ibru.

المبحث الثاني

مطلب الأرض ومطالب الأمن وعلاقته بالصراع الدولي والأقليمي في منطقة الخليج العربي

أولاً – مطلب الأرض ومطالب الأمن من منظور العلاقات الحدودية بين العراق والكويت

بغض النظر عن كل ما تم من اتفاقيات، وما صدر من قرارات أممية، إلا إن الثابت بأن العراق يبحث عن مطلب الأمن الإقليمي في علاقاته مع دول الجوار، وأمنه العالمي، فالكويت ليست بالخصم الكفوء، إذا ما حسبنا ذلك وفق حسابات الصراع السياسي والعسكري ... والعراق على الرغم من التنازلات التي يقدمها على مستوى الأرض والسواحل البحرية والثروات الطبيعية، وأقصد هنا المكامن النفطية ،

* راجع ايضا:
- حسن، ٢٠١١، ص ص ١٥٣ – ١٦٥.
- عبيد والبكري، ٢٠١١، ص ٣٢.
- الخطايي، ص ١٩٩.
- عبد المحسين، ٢٠١٣.
- العبد القادر، ٢٠٠٠.

لا يقدم حلولاً نهائية استراتيجية وإنما وبالحسابات الكويتية تكتيكات وإجراءات مرحلية، سيما وأن وضعه الحالي (المحكوم المطالب) لا يدعم اتخاذه لمواقف متشددة على المستوى الإقليمي سواء الكويت أو ما سواها.

وهكذا تبدو الصورة في إطار التهدئة المؤقتة، حتى ولو كانت نية العراق الحالية، الانتهاء من موضوع الحدود وبشكل نهائي.

ومن جهة أخرى فموضوع الحدود مع الكويت ليس رهناً بحكومات بعينها وبإجراءاتها السياسية ومواقفها مهما اتخذت من تفسيرات.. فالموضوع يتعلق بالأرض وبتوجهات العراقيين ومتطلبات الصراعات الإقليمية بالمنطقة وموقفهم من هذا الموضوع في كل مرحلة من مراحل الحكم والسياسة في العراق والتطورات التي تحصل في مضامين تلك الصراعات ، فمع تبدل الحكام والأبعاد الخاصة بالصراعات ، تتغير العلاقة بين الطرفين وتتراوح ما بين التعاون والشك والنزاع والصراع (ظاهر، ٢٠١٤ ، ص ٤٩٩) (Daheer,2014, P. 499) .

فالتلاعب بالأرض بمقتضى دوافع سياسية ، وبمنظورها في كل مرحلة ، لا يبرر اتخاذ مواقف قد تبدو للمتلقي نهائية .. كما إن مطالب الأمن مهما صَعُبَتْ وتعقدت على المستويين الداخلي والخارجي، فإنها ينبغي إن لا تحسب بحسابات ضيقة ونفعية .

ويبدو إن كلا الطرفين العراق والكويت، يحاولان الانطلاق من موضوع الأرض لكسب الأمن .. رغم إن لكل منهما منظور يتقاطع مع الآخر في هذه المجالات .. وهكذا تبدو الصورة النهائية في إطار التوليف الدراماتيكي .

فلماذا تصر الكويت على القضم المستمر لأرض العراق وثرواته وسواحله رغم معرفتها بالحقائق الخاصة بأمور الصراع وبموضوعات كهذه .

فمن الناحية المنطقية ، الكويت ليست بحاجة مصيرية الى هذه الأرض والثروات التي تضمها ، وهي ترغب أن تبقي فتيل الخلافات مستمر لتفادي أزمة الوقوع في عودة العراق الى مطالبه التاريخية بأرض الكويت كما أنها ترغب بتوجيه اهتمام المجتمع الدولي صوب علاقاتها مع العراق، في الوقت الذي تبدو فيه وكأنها حَمل وديع أمام أسد كاسر، في مقابل بحث العراق عن مطالبه بالأمن حتى لو كان في ذلك بعض التنازلات عن الأرض... الأرض التي غاب عن صانعوا السياسة العراقية خطورة التفريط بها حتى لو كانت حساباتهم مبنية على أساس التهدئة لعبور المرحلة الصعبة... سيما وأن الكويت ساهمت الى جانب السعودية

في تعكير أمن العراق وجلب المزيد من أسباب التدهور في أوضاعه الداخلية واستقراره المجتمعي.

والحقيقة التي ننتهي اليها ، أن مطالب الأمن لا تتحقق بالتفريط بالأرض، وأن أسباب التأزم ستبقى الملمح الأكثر جاذبية في علاقات الكويت بالعراق، سيما وأنها تدرك بأن الكويت هي جزء لا يتجزأ من أرض بلاد ما بين النهرين وامتداد طبيعي لها ، وأن عقدة الطبيعة هذه أزلية ولا يمكن نسيانها ويبقى من الصعوبة أو المستحيل تخطي الجغرافية والتعويل على السياسة مهما بدت تطمينات المجتمع الدولي، هو حالة مبررها مقتضيات الصراع الدولي بمنطقة الخليج العربي والذي بدا في الوقت الحاضر وكأنه المستفيد الوحيد من لعبة الحدود هذه .. والثمن الذي ينبغي أن تدفعه الكويت قد يفوق إمكاناتها خصوصاً عندما تصبح التهديدات التي تواجهها تتعلق ببقائها على الخارطة السياسية .

فلا الأرض ستحقق مطالب الكويت بالأمن ولا الأمن سيتحقق بتنازل العراق عن حقوقه بالأرض ويبدو أن الحتمية الجغرافية كانت الأكثر أهمية في رسم الملامح البارزة للعلاقات الحدودية المتأزمة بين العراق والكويت ... ورغم تعاقب الأنظمة والحكومات بالعراق فأن منطق السياسة لم يتغير تجاه الكويت . ويمكن أن نتلمس ذلك بوضوح في القاعدة الأساس المنبثقة في تحليل العلاقة القائمة بين العراق والكويت ، والتي يمكن أن نلمسها في ثنائية الجغرافية والقوة ، فكلما زادت قوة العراق تحسس هشاشة الجغرافية وأخذ يتطلع الى الكويت وهذه القاعدة أن كانت تصلح لتحليل السلوك السياسي للدولة العراقية قبل ٢٠٠٣ م ، فهي نفسها تصلح لتحليل السلوك السياسي للكويت بعد ٢٠٠٣ م [*] ، بعد أن تغيرت الموازنات السياسية المحلية والإقليمية وأصبحت الكويت بموجب الأوضاع السياسية الجديدة في العراق ، تدير علاقاتها مع جارتها الشمالية بموجب قواعد التموضعات الجيوستراتيجية الجديدة .

ثانياً – علاقة مطالب الأرض والأمن العراقية – الكويتية بالصراع الدولي والأقليمي في منطقة الخليج العربي

سنتناول الموضوع من الزوايا التالية:

أ – الصراع العالمي في منطقة الخليج العربي وعلاقته بالحدود .

ب – الصراع الأقليمي ودور السعودية .

[*] للمزيد من الاطلاع راجع: البكري ، متاح على الرابط www.m.ahewar.org

ت – دور أيـران السياسـي والعسـكري بالمنطقـة وعلاقتـه بـالمواقف الحدوديـة العراقيـة الكويتية .

أ – الصراع العالمي في منطقة الخليج العربي وعلاقته بالحدود :

موضـوع الأرض ومطالـب الأرض ، موضـوع يرمـي مـن خلالـه الكويتيـون ، أحكـام حالـة الأمـن فـي إطـار حـدودها وأوضـاعها الداخليـة ، أمـا العـراق فمطالبـه بـالأمن غرضـها تعـويض ماخسـره علـى صـعيد الأرض والسـاحل البحـري .. والسـؤال هنـا : أيـن يقـف كبـار عناصـر الصـراع العـالمي والـذين يهمهـم موضـوع الخلـيج العربـي، وكيـف تكـون نظـرتهم الـى حالـة الأرض مقابـل الأمـن أو الأمـن مـن خـلال كسـب الأرض ؟ .

مـن الناحيـة الجيوسـتراتيجية، لا يعطـي عناصـر الصـراع الـدولي أي أهميـة لهـذا الموضـوع حتـى لـو افترضـنا بصـيغة الاحتـواء علـى المـدى القصـير أو المتوسـط كـون أهـداف تواجـدهم بمنطقتنـا أكبـر بكثيـر مـن صـراعات حدوديـة هنـا وهنـاك ، رغـم أن نتائجهـا قـد تصـب فـي بعـض الأحيـان لغيـر صـالحهم .. ومـع ذلـك نجـدهم يراقبـون ويباشـرون فـي بعـض الإجـراءات الخاصـة بالتصـعيد علـى مسـتوى الخلافـات الحدوديـة، وربمـا تحريـك المواقـف فـي بعـض أروقـة الهيئـات الدوليـة ذات العلاقـة بذلك.

أن أهـداف الوجـود الأجنبـي فـي منطقـة الخلـيج العربـي ، ومـا تبـع ذلـك مـن صـراعات مـع بعـض الأطـراف الإقليميـة كـإيران، هـو أبعـد مـن أن يُغلـف باهتمامـات فـي بـؤر صـراعات محليـة أوحدوديـة حتـى لـو كانـت تمـس بعـض مضـامين أهـداف صراعاتهم بالمنطقة .

أن الحـديث عـن الوجـود الأجنبـي ، يعنـي بالدرجـة الأولـى الحـديث عـن أمريكـا ومصـالحها فـي المنطقـة ومصـالح الغـرب واليابـان بدرجـة تاليـة ، حيـث يـأتي الـنفط ومصـالح الـنفط .. حتـى لـو أضـطر الأمـر الـى دخـول تلـك الـدول حـرب كونيـة محـدودة بسـبب تلـك المصـالح . فـالنفط علـى حـد تعبيـر محمد حسـنين هيكـل وحـده كـان أعظـم موجـه للأسـتخدام المباشـر للقـوة المسـلحة فـي تحقيـق الأهـداف السياسـية والأقتصـادية (هيكـل، ١٩٩٢، ص ١٩٨) (Haekal, 1992, P. 198) والأسـبقية الإستراتيجية*.

* راجع: برهان غليون، حول تخطيط السياسية الامريكية تجاه العراق، متاح على الرابط burhanghalioun.com

وفي إطار مصالح أمريكا وحلفائها بالمنطقة، وما يمتلكه العراق ودول منطقة الخليج العربي من إمكانات نفطية هائلة ، وموقع جيوستراتيجي، وأهمية ذلك بالنسبة للدور الأمريكي في المنطقة والعالم ، وما يجري من ترتيبات أمريكية لضمان استمرار تدفق نفط الخليج اليها ، فأن المخطط الأمريكي يتجه الى ضرورة أبقاء المنطقة منشغلة بصراعات مستمرة تقوم جميعها على خلفية المشاكل الحدودية (مشكور ، ص ١٦٢) (Maskur, P. 162) وهي لاتألوا جهداً في تصعيد وتيرة هذه المشاكل بكل ما عُرفَ لديها من دهاء ووسائل .

أما الكويت فهي مستعدة لنزع عباءتها والسير بدون عقال وبذل ما يمكن بذله من خطوات والتوافق مع الكثير من الإملاءات حتى يكون لها الموقع المتميز في إطار المفاهيم الخاصة بالصراعات بالمنطقة وبالتحديد الأمريكية، التي تقوم أساساً على أدخال الرعب من التوجهات الإيرانية باتجاه الخليج، واستثمار ذلك للحصول على مزيد من الأموال.

أمريكا التي تهمها مصالحها بالخليج العربي ، لاتأبه أو تعتد لمصالح الأطراف المحلية حتى لو كان الأمر يتعلق بسيادات تلك الأطراف .. فما قيمة الصراعات المحلية الحدودية بين دول الخليج ، ما دامت أمريكا تحقق كل يوم تقدماً في استراتيجيتها بالخليج وما دام الوضع الإقليمي مؤمن تماماً لتحقيق تلك الاستراتيجية.

أن الحالة العراقية–الكويتية والمشكلات المتصلة بها، هي أكثر من وضعها في علاقات متأزمة بين بلدين، أنها لعبة كبرى تلعبها قوى عظمى تجاوزت مقدرة وأدراك صناع القرار في العراق والكويت.

لقد كان التاريخ قاسياً جداً على جغرافية العراق، وأضحت حدوده وأرضه تنكمش وتتقلص نحو الداخل مع كل انعطافه حادة في مسار تاريخ العراق والمنطقة فقد أُريد للعراق أن يكون في محيط قاري وبدون سواحل بحرية ذلك باتجاه تعطيل دوره الإقليمي (حافظ ، ص ١٨٥) (Hafuth, P. 185) .

في أطار هذه الوقفة التحليلية، ما الذي نتوقعه من مواقف أطراف الصراع الدولي، بشأن قضية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت.. وما الذي تحقق من تلك المواقف غيرَ ما ورد بنصوص القرارات الأممية بصدد ذلك .. مع أن هذه القرارات لا تصب لا في مصلحة العراق ولا في مصلحة الكويت ، رغم الشكل الظاهري كون المستفيد هي الكويت .. فالقرارات ونتائجها ستجعل جرح العلاقات الحدودية نازفاً ما دام الموضوع بعيد عن التفهم الحقيقي لموضوعة هذه العلاقات.

ب – الصراع الإقليمي ودور السعودية

السعودية طرف متفرج ودورها لا يتعدى النصح، على الرغم من ما تسهم به في إطار الاستراتيجيات الخاصة بالصراع في منطقة الخليج العربي .. فما يجري على حدود العراق مع الكويت لا يدخل في مضامين سياستها الإقليمية .. إلا أذا كان في ذلك مساس بمصالحها.

فمن الناحية الجغرافية، منطقة الحدود هذه بعيدة عن مفاهيم الجيوبوليتكا السعودية (أذا جاز التعبير).. وبالمقابل فأن دور السعودية مهم، أذا حُسب بمواقف الكويت.. ولهذا فلابد من خلق اهتمامات سعودية بموضوع الحدود هذه، وسيكون لطريق التجارة السعودية (عبر الكويت الى العراق)، أساس في تعميق مثل هذه الاهتمامات علاوة على أن شعور السعودية بالتهديد الذي يمكن أن تتلقاه الكويت من جادتها الشمالية باعثاً لنشاطها ودبلوماسيتها لإيجاد مخارج سياسية لموضوع الحدود العراقية الكويتية ، كما يكون من المفضل أشراك السعودية بأي حوارات أو نشاطات سياسية بشأن مستقبل الحدود مما يعني إدخالها طرفاً في الجهود المحلية والدولية لإيجاد حلول قد تكون شبه نهائية للتوترات القائمة بشأنها.

ت – دور إيران السياسي والعسكري بالمنطقة

من الأمور التي تدخل في موازنة الأرض/الأمن في العلاقات الحدودية العراقية الكويتية، دور إيران السياسي والعسكري في العراق ومنطقة الخليج العربي.. وهو دور لاشك بأنه مؤثر الى درجة كبيرة خصوصاً اذا ما أُخذ في إطار العلاقات السياسية والإقليمية بمنطقة الخليج العربي.. وبغض النظر عن مدى التوافق والتطابق بين كل ذلك وأهداف الوجود الأمريكي الغربي بمنطقة الخليج، فأن الثابت بأن قضيتنا الحدودية مع الكويت تبقى من حدود التفاهمات التي تجري بين أقطاب الجذب الرئيسية والتي تشكل المشهد المسيطر على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة، بما فيها العراق والكويت (والمعني هنا الولايات المتحدة الأمريكية وإيران).

١ – فمن الجانب الأمريكي: فأن الولايات المتحدة وكما يبدو من تطور علاقاتها في منطقة الخليج العربي وبإيران بالتحديد، حريصة على أن لاتصل تلك العلاقات الى الدرجة التي تؤثر على مسار استراتيجيتها وتموضعها ومصالحها في الخليج والعراق لذلك فهي من زاوية الأرض مقابل الأمن، لا ترى أي تقاطع مع ما تخطط له للحفاظ على مصالحها خصوصاً وأن لديها قواعد عسكرية في الكويت وتحركات بينية على المستوى العسكري واللوجستي عبر الحدود الكويتية العراقية أو بالعكس.

أن وضع آمن في منطقة الخليج العربي ، وتفاهمات غير مباشرة بين أمريكا وإيران، تعد في منظور تلك الاستراتيجيات، المدخل الأكثر قبولاً، لدعم مطالب العراق والكويت في موضوعي الأرض والأمن.

أن التسليم بدور كل من أمريكا وإيران، يخضع لمدى التطورات والتغيّرات التي قد تحصل في علاقات القوى بين الطرفين وسواهم مما قد يبرز على خارطة الصراع، مما يترشح منه عدم التعويل النهائي أو التسليم المطلق بانعكاس كل ذلك على الأوضاع المستقبلية للحدود والمفاهيم المتصلة بها، فبغيرّ الأدوار والمصالح لا يمكن ضمان أُطر معينة لأي تفاهمات قد تبدو نهائية بالشكل ومغرقة بالتكتيك السياسي بالجوهر.

٢ – من جهة إيران: فإن الموضوع قد يبدو مختلفاً، حيث أن لإيران أهدافاً بالمنطقة أكثر مما تكون متقولبة حول مصالح اقتصادية (نفطية بالدرجة الأولى) كما هو في حالة الولايات المتحدة الأمريكية .. فمنطقة الخليج والعراق ساحتها السياسية والأمنية كما أنها لا تتردد أن تفصح عن بعض ما يتصل باستراتيجيتها المستقبلية اتجاه المنطقة .. وبناءً على هذا الفهم قد يبدو الموقف الإيراني من القضية الحدودية بين العراق والكويت ومعادلتها الصعبة (الأرض مقابل الأمن، والأمن بكسب الأرض)، خاضع لخطط إيران المستقبلية بشأن الترتيبات التي يمكن أن تنقل استراتيجيتها هذه الى مستوى جديد من الأهلية والتمكن بإدارة أوضاع المنطقة بمعزل عن الأقطاب وعلاقات القوى.

وعليه فأن إيران، ومن هذه الزاوية بالذات ، قد تمارس سياسة تهدئة وضغط على كل من العراق والكويت من أجل الوصول الى تفاهمات بشأن حدودهما ، تُبعد المنطقة من التوترات والحروب.. وبطبيعة الحال فأنها لا تبالي بمن سيكون الرابح أو الخاسر، المهم أن يكون كل ما يتحقق ضمن أهدافها الجيوستراتيجية القريبة او المتوسطة .. وهذا ما لا يروق للكويت التي تخشى أن يكون أي تحسس في وضع الحدود مع العراق، مقدمة لزحف إيراني باتجاهها.

أن الترجمة الدقيقة لسلوك الكويت هذا، يفسر مواقف الكويت وتشددها في مطالبها بالأرض والثروات وضمان الحقوق التي تعتقدها في السواحل البحرية العراقية المتاخمة لسواحلها .. ومن جهة أخرى يفسر أهداف الكويت من بناء مزيد من التحصينات في حدودها الشمالية مع العراق (العبادي، ٢٠٠١، ص ص ١١٢ – ١١٤) (Al-Abadi, 2001, PP. 112 - 114) (أنظر الخارطة ٥) ، فلماذا تركز الكويت كل جهودها في مجال الحدود على حدودها مع العراق ، في

حين أنها تملك حدوداً طويلة مع السعودية، لا تخلو من مشكلات ، رغم مرورها في مناطق صحراوية قد تبدو لا قيمة لها.

خارطة (٥)

التحصينات التي بنتها الكويت في حدودها الشمالية مع العراق

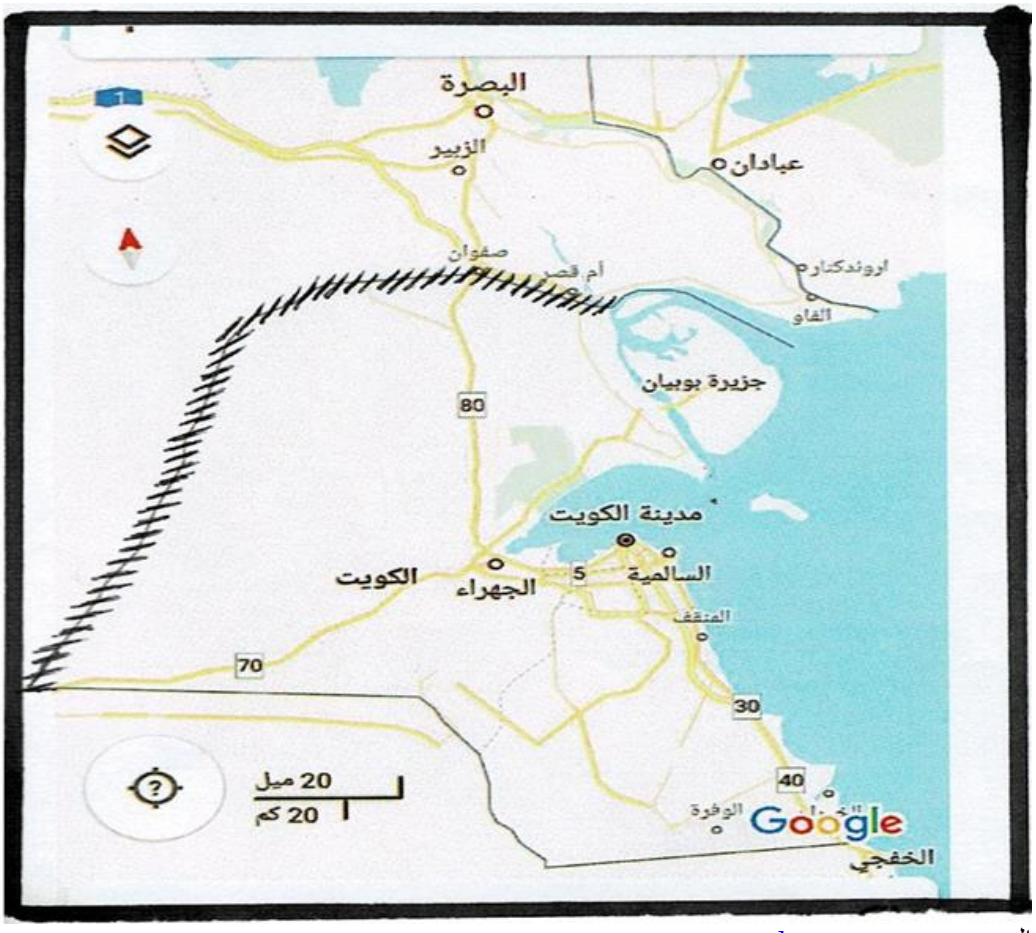

المصدر : www.google.map.com

ومن خلال منظورنا الجيوبولتيكي لعلاقات القوى المحلية وتأثيرها في رسم الخارطة السياسية المستقبلية، نتساءل: ما هي قيمة مطالب الكويت بالأرض والسواحل البحرية أذا كان أمنها يتعلق برغبات القوى السياسية والتي تعتبر اللاعب الأكثر جذباً بالمنطق السياسي والعسكري.. وما هي قيمة تنازل العراق عن أرضه في الوقت الذي يكون أمنه الداخلي مهدداً.

ومما لاشك فيه، فأن الخروج من مأزق هذه التساؤلات، يتطلب من عقلاء السياسة بكلتا الدولتين الجلوس الى طاولة التفاهمات بشأن حدودهما المشتركة، فمنطق العقل والرؤية الفاحصة لما سيجري في مستقبل الأحداث سيكون الدرع العراقي لتجنيب كلا الدولتين الخضوع لمطالب السياسات الإقليمية والدولية والانطلاق من رؤيتهما المشتركة لتأسيس فضاءات مستقبلية تتجاوز الأرض وما يتصل بها من ماديات ونزاعات لترتقي الى مستوى متقدم من الثقة المتبادلة وتغليب

مصالحهما المشتركة على أساس قدر عالٍ من التفاهم ونكران الذات وتجاوز الأنانيات .

الاستنتاجات والتوصيات

١ – الاستنتاجات

أ – أن موضوع الحدود بين العراق والكويت موضوع سياسي جغرافي يتعلق برؤية كل من هاتين الدولتين للأوضاع الحدودية القائمة بينهما ، ولا علاقة له بما يجري على الأرض من صراعات يندرج القسم الأكبر منها في إطار المخططات المستفيدة من مثل هذه الأوضاع .. مع أن الطبيعة لا تدعم وجود ما يفصل بين الدولتين من ظاهرات طبيعية وحتى بشرية .

ب – أن الأساس السياسي والجيوستراتيجي لمشكلة الحدود العراقية الكويتية يتصل بالعلاقات السياسية بين البلدين وبالصراع الدولي في المنطقة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص .

ت – أن أزمة الحدود ، أزمة تكاد تكون أزلية ولا حل نهائي لها على الأمد المنظور على أقل تقدير ، فأساس الأزمة يرتبط بمجريات الأحداث التاريخية أبتداءً من أنفصال قائمقام قضاء الكويت نهاية الفترة العثمانية ، عن ولاية البصرة .. مروراً بكل الأتفاقيات والنزاعات (بكل أشكالها) التي حصلت بين العراق والكويت قبل عام ١٩٥٨ وبعده .

ث – يدرك الكويتيون جيداً الأساس الجغرافي والتاريخي والسياسي لإشكالية العلاقات العراقية الكويتية ويتصرفون طبقاً لمفاهيمهم الخاصة بموضوع الحدود والتي تقوم على أساس مشروعية دولتهم في المحيط العالمي وحقوقهم السيادية ويغفلون او يتغافلون عن حقائق التاريخ وأحقية العراق في مطالبه بالأرض والأمن.

ج – أن أشغال العراق بموضوع الإرهاب وإثارة النعرات والفتن الداخلية، والتي تمت أدارة القسم الأكبر منها، وللأسف، من خارج حدوده ، أنما تهدف الى أستنزافه داخلياً وأضعاف مواقفه من المشكلات الخطيرة التي تتضمنها أسواره الخارجية خصوصاً مع الكويت.. وهذا ما يفسر معظم ما جرى في إطار الاتفاقيات التي جرت بين العراق والكويت والتنازلات التي قدمت للكويت في البر والسواحل البحرية وبرعاية أممية.

ح – أن موضوع الديون المترتبة للكويت بذمة العراق، وتهديدها الجارة الشمالية بتفعيلها بالهيئات الدولية، قد يعرقل صاحب القرار العراقي في أن يتخذ الخطوة التي تتناسب مع حقوقه التاريخية والسيادية.

خ – يبدو مشهد العلاقات العراقية – الكويتية معقد للغاية، وتكتنفه العديد من الصعوبات .. فلا أساس جغرافي للعلاقات الحدودية مع الكويت، كما لايوجد منطق لتبرير كل ما يجري على الأرض، ومحاولة الكويت تحصين حدودها الشمالية مع العراق (العبادي، ص ١١٢ – ١١٤) (Al – Abadi,pp.112 – 114) ، هو جزء من حالة القلق وفقدان الثقة وغياب الرؤية المستقبلية بشأن كل ما يجري وسيجري .

٢ – التوصيات

تتضمن التوصيات رؤية الباحث لمخارج الأزمة في محيط الأبعاد التالية :

أ – البعد السياسي :

أن تكون اتجاهات العصر في موضوع الحدود منطلق للمباشرة بعلاقات سياسية تتماشى مع الحقوق السيادية للبلدين ..فالتسامح ونكران الذات والثقة المتبادلة وتغليب العام على الخاص هوما ينبغي أن يكون عنواناً للمرحلة القادمة. وهنا يكون التمسك بفكرة الأمن مقابل الأرض ، قائمة على حسابات نفعية ضيقة، ولا يمكن أن يكون الوضع الحدودي في ظل هذه الأفكار، إلا مختبراً لتجارب السياسة ولقياس مدى ما تمتلكه من قوة أو ما تتضمنه من ضعف .. وهكذا ستظل عوامل النزاع قائمة وسيتراجع أمامها كل ما جرى الاتفاق عليه (محلياً أوأممياً) في موضوع الحدود .

ب – البعد الدبلوماسي :

بناء جسور قوية للثقة المتبادلة بين الشعبين العراقي والكويتي تنطلق من فهم جديد للحدود السياسية وما تؤديه من خدمات لتحقيق التعايش والسلم المجتمعي لكليهما. أن فتح الحدود وتسهيل عبور كل طرف باتجاه الطرف الآخر، سيكون مقدمة لخلق مزيد من الثقة في العلاقات بين البلدين هم في أمْس الحاجة اليها.

ولابد أن يكون الأعلام في مقدمة من يبشر بعصر التعايش والتفاهم ونسيان أحقاد الماضي، والتحفيز لرؤية متفائلة باتجاه المستقبل. أن الغاء تأشيرة الدخول ورفع الحواجز الحدودية سيكون من أكثر ثمار هذه المرحلة .. وبالوصول اليها سيتم تجاوز العديد من الصعوبات التي شكلت عنواناً قهرياً للمرحلة المنصرمة .

أن الوصول الى ذلك يتطلب مستوى عالٍ من الثقة المتبادلة، وسيتراجع موضوع الأرض وستبقى مطالب الأمن في ظل ما ستحقق من تقدم في العلاقات السياسية بين الدولتين.

أن عقدة الأرض ومطالب الأمن التي تشكل هاجس الجانب الكويتي ومصادر قلق العراق (في أن يكون التفريط بها مقابل أمن قد لا يتحقق)، هو ما يجب أن يكون المستهدف في إطار المرحلة الجديدة من بناء الثقة.

ج – البعد الاقتصادي:

أن تأخذ العلاقات بين البلدين اتجاها نفعياً إيجابياً ، فالعراق بلد منفتح أمام الاستثمارات الخليجية وبالخصوص الكويتية، كما أن الكويت ممكن أن يكون ممراً للعديد مما قد يصل الى العراق من عناصر التجارة اليه ... وبالمقابل فأن الكويت بحاجة الى جهد العراق العلمي والفني والتقني في العديد من مجالات حياتها...وسيكون للمباشرة بتأسيس جامعات مشتركة ومراكز علمية وبحثية الخطوة الأولى على طريق الألف ميل.

أن تحقيق مستوى متقدم على صعيد اقتصاديات السوق، يماشي ما يجري في العالم المتحضر على صعيد الاستثمار والبناء الاقتصادي والتقدم في الموارد البشرية .

أن بناء رؤية مشتركة لاقتصاديات المستقبل، وما سيرافقها من عوامل التقدم، سيفضي الى نهضة عظيمة، واختصار لزمن التطور في معظم مفاصل الحياة العصرية . أن النتيجة بالنسبة للمحاور الثلاثة مفهومة وفق قواعد العملية الحوارية الأنفتاحية المقترحة:

فلا أرض مقابل الأمن ، ولا أمن بالاستيلاء على الأرض.. والجغرافية السياسية كفيلة بتنظيم قواعد العملية الجديدة وما تتطلب على صعيد الأرض والأمن. هكذا سيكون عالمنا الصغير وعلاقاتنا بجيراننا، وكل هذا يستدعي صدق السياسة ومخارجها، وتفهم القائمين عليها، لما قد سيؤول اليه استمرار المشكلات، وتعثر الحلول، وفرض الأرادات.

أن التفاهم في أدارة المناطق الحدودية بين العراق والكويت، هو أكثر الوسائل لتحقيق أمن واستقرار المنطقة (سكوفيلد، ١٩٩٨، ص ٢٣٤) (Skufeld,1998,p.243)، سيما وأن قررات رسم الحدود لا تشكل أساساً صالحاً ذلك لكونها فُرضت على العراق في ظروف صعبة الأمر الذي يمكن أن يرفضها فيما أذا توفرت الفرصة لذلك (التكريتي، ١٩٩٧، ص ٦٨) (Al –Tekreti,1997,p.68) .

من كل ما تقدم يتأكد لنا بأن الحلول الأرضية ومطالبها الشرعية قد لا تنطبق مع منطق السياسة ومنافعها وأنانياتها وتوجهاتها وبالتالي مع مطالبها بالأمن .

المصـادر

١ – المصادر العربية

أولاً : الكتب

١. أحمد مصطفى أبو حلكة ، تاريخ الكويت الحديث ، مكتبة ذات السلاسل ، ط ١ ، الكويت : ١٩٨٤ .

٢. جون كيلي ، بريطانيا والخليج ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، القاهرة : ١٩٧٩ .

٣. ريتشارد سكوفيلد ، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الستراتيجية ١٩٩٨ .

٤. سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الأستراتيجية ، جامعة ميتشيغان ، البحوث والتوثيق ، ط ١ ، بيروت : ١٩٩٣ .

٥. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي : دراسة في الجغرافية السياسية ، دار الرشيد للنشر : بغداد : ١٩٨١ .

٦. عدنان أحمد سلوم و أسامة مرتضى ، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ، دار مكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١١.

٧. فتوح الخترش ، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ، ط ١ ، دار ذات السلاسل ، الكويت : ١٩٨٤ .

٨. قاسم محمد عبيد و جواد كاظم البكري ، أزمة ميناء مبارك الكويتي وآثارها على العراق ، كراسة أستراتيجية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد : ٢٠١١ .

٩. محمد ثامر السعدون ، ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت ، ط ١ ، دار السنهوري ، بغداد : ٢٠١٦ .

١٠. محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام ، القاهرة : ١٩٩٢ .

١١. محمد عبد الله خالد العبد القادر ، الحدود الكويتية العراقية : دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ط ١ ، الكويت : ٢٠٠٠م .

١٢. محمد مشكور ، النزاعات الحدودية في الخليج العربي ، ١٩٩٧ ، متاح على الرابط .handle<dspace.univ-msila.dz

١٣. محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ – ١٩٤٠ ، ج ١ ، القاهرة : ١٩٦١ .

١٤. نصيف الجبوري ، البركان المؤجل ، أزمة الحدود العراقية – الكويتية ، جذور المشكلة وآفاق المستقبل ، الرافد للنشر والأعلام ، ط ١ ، لندن : ١٩٩٧ .

١٥. وليد الأعظمي ، الكويت في الوثائق البريطانية ، دار رياض الريس ، لندن : ١٩٩١ .

ثانياً : الرسائل الجامعية

١. أحمد عدنان عبد الكريم الشكاكي ، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٢. أروى هاشم عبد الحسن ، مشكلة الحدود العربية – العربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد : ١٩٩٦ .
٣. حسين محمد حسين القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد : ١٩٧٨ .
٤. رشيد سعدون محمد حسن العبادي ، الحدود العراقية الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد : ٢٠٠١ م .
٥. مها ذياب التكريتي ، الوزن السياسي للعراقي في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد : ١٩٩٧ م .

ثالثاً : البحوث والدراسات

١. د . حميدة عبد الحسين ، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد ١٢ ، حزيران ٢٠١٣ .
٢. خالد السرجاني ، ترسيم الحدود الدولية بعد أزمة الخليج الثانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ ، مركز الدراسات الأستراتيجية بالأهرام ، القاهرة :١٩٩٣ .
٣. د . صالح خضر محمد ، نشاط القنصلية البريطانية في الكويت ١٨٨٦ – ١٩٤٥ ،مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ :٢٠١١ .
٤. طالب حسين حافظ ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة دراسات دولية ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥٣ .
٥. عبد العزيز رمضان علي الخطابي ،ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١٤) ، العدد ٥١ ، السنة ١٦ .
٦. قحطان حسين ظاهر ، تاريخ النزاع العراقي – الكويتي ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والأنسانية ، جامعة بابل ، العدد ١٨ ، كانون الأول : ٢٠١٤ .
٧. د . مالك دحام الجميلي و د . لمياء محسن الكناني ، العلاقات العراقية – الكويتية وأشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية ، العدد٥٢ .
٨. هاشم مرزوق وجعفر عبد الأمير ، تاثيرات أنشاء ميناء مبارك على مشروع ميناء الفاو الكبير ، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد ٣٠ : ٢٠١١ .
٩. هشام صلاح حسن ، أثر ميناء مبارك الكبير على أقتصاديات ميناء الفاو الكبير ، ورقة عمل قدمت الى وقائع مؤتمر ميناء مبارك الكويتي وآثاره على الموانىء والبيئة العراقية ، وزارة النقل العراقية في ٢٠١١/٧/٦ .

رابعاً : المواقع الإلكترونية/ شبكة المعلومات العالمية

1. burhan ghalioun. Com.
2. https://ar.m.wikipedia.org.
3. http://www.akhbaar.org.
4. Moi.gov.kw.p.4.
5. www.basraelc.com/ar/news.
6. www.google.map.com.
7. www.m.ahewar.org.
8. www.orientindicators.net.

References:

1- Arabic References

First: books

1. Abu Halka Ahmed Mustafa, Modern History of Kuwait, That Al Salasel Library, first edition, Kuwait: 1984.
2. Al Abdul Qadeer Mohamed Abdul Ilaah khaled, the border of Iraq and Kuwait, geopolitical study, Kuwait Center for studies and researches, first edition, Kuwait: 2000.
3. Al Adhami Waleed, Kuwait in British documents, Riyadh Al Rayes Dar, London: 1991.
4. Al dawud Mahmud Ali, Arabian Gulf and international relations 1890 – 1940, section 1, Cairo: 1961.
5. Al Hetty Sabri Faris, Arabic Gulf: Geopolitical Study, AL Rasheed parlor for publishing: 1981.
6. Al Juburi Nasief, Deferred volcano, the crisis of Iraqi – Kuwait borde problem resources and future prospects, AL Rafid for publishing and media, first edition, London: 1997.
7. Al Khatrish Fatoh, The history of British and Kuwait political relations, That Al- Slasel Library, first edition, Kuwait: 1984.
8. Al Sadon Mohamed Thamer, Maritime Delimitation between Iraq and Kuwait, Sanhouri parlor, first edition, Baghdad: 2016.
9. Haekal Mohamed Hasaneen, Gulf War, the delusions of power and victory, Al Ahram Center, Cairo: 1992.
10. Jon kelly, Britain and Arab Gulf, translated by Mohamed Ameen Abd Allah, Cairo 1979.
11. Mashkur Salm, border dispute in Arabic Gulf, The problematic of autarchy and legitimate, Center for Strategic Studies, Research and Documentation, first edition, Beirut :1993.
12. Maskur Mohamed, Borders Disputes in Arab Gulf, 1997.
13. Richard skufeld, The security of Arabic Gulf in twenty-one century, Emirate center for strategy study and research 1998.
14. Salum Adnan Ahmed & Dr. Ausama Murtadha, future prospect for Iraq and Kuwait relations after 2003 war, Parlor of Al basaair library, Beirut.
15. Ubeed Kassem Mohamed and Dr. Al-Bakury Jwad Kadhim, The crisis of the port of Mubarak and its effect on Iraq, strategical pamphlet, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies ,2011.

Second: University Theses

1. Al shkaki Ahmed Adnan Abdul Kareem, United Nations International Peacekeeping Forces, unpublished master thesis in Faculty of Political Science, University of Baghdad, 1991.

2. Aruaa Hashem Abd AL Hassan the problem of Arabian – Arabian borders in Arab Gulf Zone, unpublished MA thesis in Faculty of Political Science, University of Baghdad, 1996.
3. Al Qahuati Hussein Mohamed, The parlors of Al Basra Commercial in the Arabian Gulf, PhD Thesis, College of Arts, Baghdad University, 1978.
4. Al Abadi Rasheed Sadon Mohamed Hasan, Iraqi – Kuwaiti Borders (A geopolitical study, unpublished master thesis, College of Art, Baghdad university, 2001.
5. Al Tekreti Maha Dhyab, Political value of the Iraqi in the Arabian Gulf region, an unpublished MA in Geography, College of Arts, University of Baghdad: 1997 AD.

Third: Researches and Studies

1. Abdel Hussein Hamida, geopolitical analysis of the Iraqi-Kuwaiti relations, Journal of Basic Education College, Babylon University, Issue 12, June 2013.
2. Al-Jumaili Malik Daham & Al-kenani Lamia Mohsen, the Iraqi – Kuwaiti relations and the issue of Mubarak Port, Journal of International Studies, Issue52.
3. Al-Khattabi Abdul Aziz Ramadan Ali, Port of Mubarak and its impact on the Iraq's right to maritime navigation, Al - Rafidain Journal of Rights, Volume 14 Issue 51, Year 16.
4. Al- Sirchany Khaled, Delimitation of international borders after the second Gulf crisis, Journal of International Politics, Issue11, Al - Ahram Center for Strategic Studies, Cairo: 1993.
5. Daheer Qahtan Hussein, History of the Iraqi - Kuwaiti conflict, Journal of Basic Education College for Humanities and Educational Sciences, Babylon University, Issue 18, December 2014.
6. Hafuth Taleb Hussein, Port of Mubarak and prospects of Iraqi - Kuwaiti relations, Journal of International Studies, Baghdad University, Center for International Studies, Volume53.
7. Hassan Husham Salah, Impact of Mubarak Port on Al-Faw Grand Port Project, A working document presented to the proceedings of the conference of the Kuwaiti port of Mubarak and its effects on Iraqi ports and environment, Iraqi Ministry of Transport (6/7/2011).
8. Marzouk Hashem & Jafar Abdul Amir, Mubarak Port establishing impact on the project of Alfaw port, Iraqi Journal of Economic Sciences, 9th year, Volume 30, : 2011.
9. Muhammed Salih Khuder, The activities of the British Consulate in Kuwait 1886-1945, Iraqi University College of Education for Women Journal, Volume 22, Issue 2, 2011.

المصادر الأجنبية

1 – Bismarch, British Policy in the Persian Gulf 1961 – 1968 : Conceptions of Informal Empire .

2 – Busch, Briton Cooper : Britain and the Persian Gulf. University of California Press 1967 .

3 – Declarations and Agreements Signed on July 29 44/35336/20707 .

4 – J .C . Hurewitz, Diplomacy In the Near and Middle East, Vol.1.New York, 1972 .

5 – Miriam Joyce, Ruling Shaikhs and Her Majesty's Government 1960 – 1969

(London : Frank Cass, 2003) .

6 – Smith, Britain's, Revival and Fall in the Gulf. Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial states, 1950 – 1971. Butler, Britain and Empire, Adjusting to apost. Imperial world .

7 – Tready esries, triads and international agreements registered or filed and recorded with the secretariat of the united nations, 1965 .

Land Demand and Security Requirement in the Balance of Iraqi-Kuwaiti Relations (A Geopolitical Assessment Study)

Assistant Prof.Dr. Saad Jassim Mohammed
Al-Mamoun University College – Baghdad Geopolitics
Dfg45tn@gmail.com

Abstract

The problems of the borders between Iraq and Kuwait emerged in after the Iraq invaded Kuwait which caused the issuance of international decisions resulting from the influence of the United States of America that led an international war to force Iraq to withdraw from Kuwait. Those decisions were under Chapter Seven and forced Iraq to implement them compulsively.

One of these international decisions was to redraw the borders between the two countries, and such decision granted Kuwait many concessions at the expense of the Iraqi lands bordering Kuwait. These lands are rich with oil (Southern Rumaila fields). Such decision was primarily political and security in nature. It did not taken into consideration, in the same way, the historical and legal aspects, and most importantly the geographical one when implementing the decision. The decision was based on granting the land to achieve or reach the security of Kuwait, but in this way, it has established several foundations and problems that may arise in the future.

From this standpoint, we, as geographers and observers of the political and security conditions between the two countries, should have a role in providing realistic and rational solutions that satisfy all parties, leading to the preservation of regional and international peace and security, especially as the two countries are located in the most distinguished and dangerous and risky areas of international competition, in the world of (Arab Gulf).

In conclusion, we are aware that the land achieves security and security may not be achieved by stealing the lands of the other party.

Key words: land and security demands, border relations, regional and international conflict.